

النشرة التعريفية



الأردن

موقع إستراتيجي وبيئة إستثمارية متميزة



يقع الأردن جنوب غرب آسيا ويتوسط المشرق العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والجزء الشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية، ويطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة. يتمتع الأردن ببيئة سياسية وديمقراطية مستقرة ويحتل مرتبة متقدمة بين دول المنطقة من حيث الحرية الاقتصادية. يتميز الأردن بوجود مناخ استثماري جانبي من خلال حزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الإستثمار وحرية إنتقال رؤوس الأموال، بالإضافة لتوفير عدد من المناطق الحرة والمدن الصناعية المؤهلة التي تتمتع ببنية تحتية كاملة ونظام اتصالات على مستوى عال، كما يتمتع بموارد بشرية مؤهلة ومنافسة.



الجدور الأولى لسوق رأس المال في الأردن

عرف الأردن التداول بالأسهام منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين، حيث كان التداول يتم من خلال سوق غير منظم بواسطة بعض شركات الوساطة حتى صدور قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ الذي تم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي كسوق منظم وكجهة رقابية وتنفيذية في آن واحد.

نشأة بورصة عمان

سوق ناشئة عصرية تتمتع بمستوى عال من التنظيم

ظل سوق عمان المالي يُلبى احتياجات المستثمرين حتى منتصف عقد التسعينات الذي بدأ يشهد تحولات كبيرة في صناعة الأوراق المالية.

تم إنشاء هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية المُلغى رقم (٢٣) سنة ١٩٩٧ كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

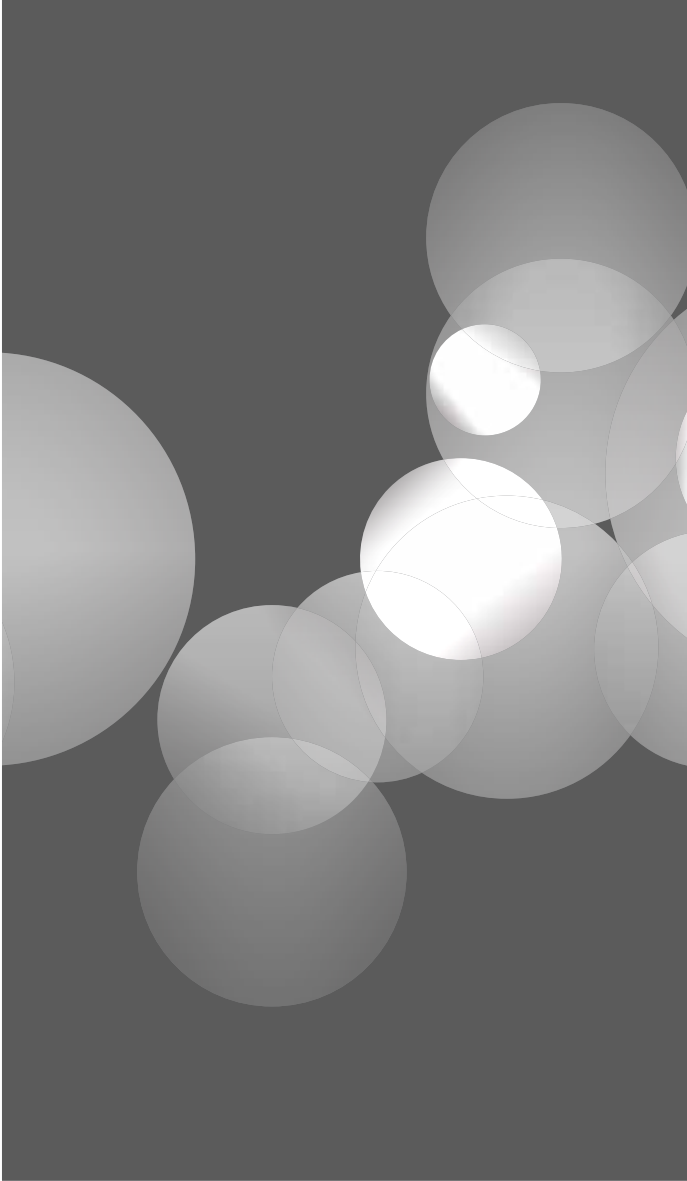
وأنشئت بورصة عمان في ١١ أذار ١٩٩٩ وذلك بموجب قانون الأوراق المالية المُلغى رقم (٢٣) سنة ١٩٩٧ كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً تدار من قبل القطاع الخاص، أوكل إليها القيام بالدور التنفيذي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية.

أنشئ مركز إيداع الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية المُلغى رقم (٢٣) سنة ١٩٩٧ كمؤسسة مستقلة تدار من قبل القطاع الخاص وكجهة مصرح لها بالحفظ الأمين لملكية الأوراق المالية والإشراف على عمليات التسوية والتفصيل.

باشر سوق عمان المالي عمله كسوق منظم وكجهة رقابية في ١/١/١٩٧٨.

من أوائل الشركات التي تم إدراج أسهمها في سوق عمان المالي: البنك العربي وشركة الإسمنت الأردنية.





الرؤية

سوق مالي مُتقدم ومُتميز تشريعياً وتقنياً على المستويين الإقليمي والعالمي متمشياً مع المعايير العالمية في مجال الأسواق المالية ويسهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار .

الرسالة

توفير سوق مُنظم لتداول الأوراق المالية في المملكة يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية وتوفير بيئة لتداول الأوراق المالية لزيادة الثقة بسوق الأوراق المالية وخدمة الإقتصاد الوطني.

الأهداف

- تهدف البورصة بشكل رئيسي الى توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وترسيخ أسس التداول العادل من خلال:
- إيجاد بيئة استثمارية جاذبة وآمنة ومنافسة تتسم بالشفافية والمصداقية.
- تطوير عمليات وأساليب وأنظمة تداول الأوراق المالية وفق أحدث الطرق المتبعة عالمياً.
- تطوير العمل في البورصة والتميز في الخدمات التي تقدمها للجهات ذات العلاقة.
- نشر معلومات التداول إلى أكبر عدد ممكن من المتعاملين والمهتمين.
- زيادة عمق وشفافية السوق وتنوع الأدوات المالية المتاحة للمستثمرين.
- تنمية الوعي الاستثماري لكافة فئات المجتمع وبشكل خاص المتعاملين بالأوراق المالية.
- تعزيز التعاون المشترك مع البورصات والمنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية.

القيم الجوهرية

- **الامانة والنزاهة:** العدل والمساواة في التعامل مع جميع الجهات ذات العلاقة.
- **الشفافية:** الإفصاح عن جميع المعلومات بشكل دقيق وسريع وبنفس الوقت ولجميع الجهات.
- **التميز والإبداع:** تبني وتطبيق معايير التميز في كافة جوانب العمل في البورصة.
- **الكفاءة:** الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.
- **التحسين المستمر:** المراجعة الدائمة للأداء وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.
- **الإهتمام بالموظفين:** رفع كفاءة الموظفين والمحافظة على بيئة عمل مهنية وتعزيز العمل بروح الفريق.
- **الإنفتاح:** التشاور مع الشركاء الإستراتيجيين وتلقي الآراء حول الخدمات المقدمة وأخذها بعين الإعتبار وصولاً إلى خدمات متميزة.

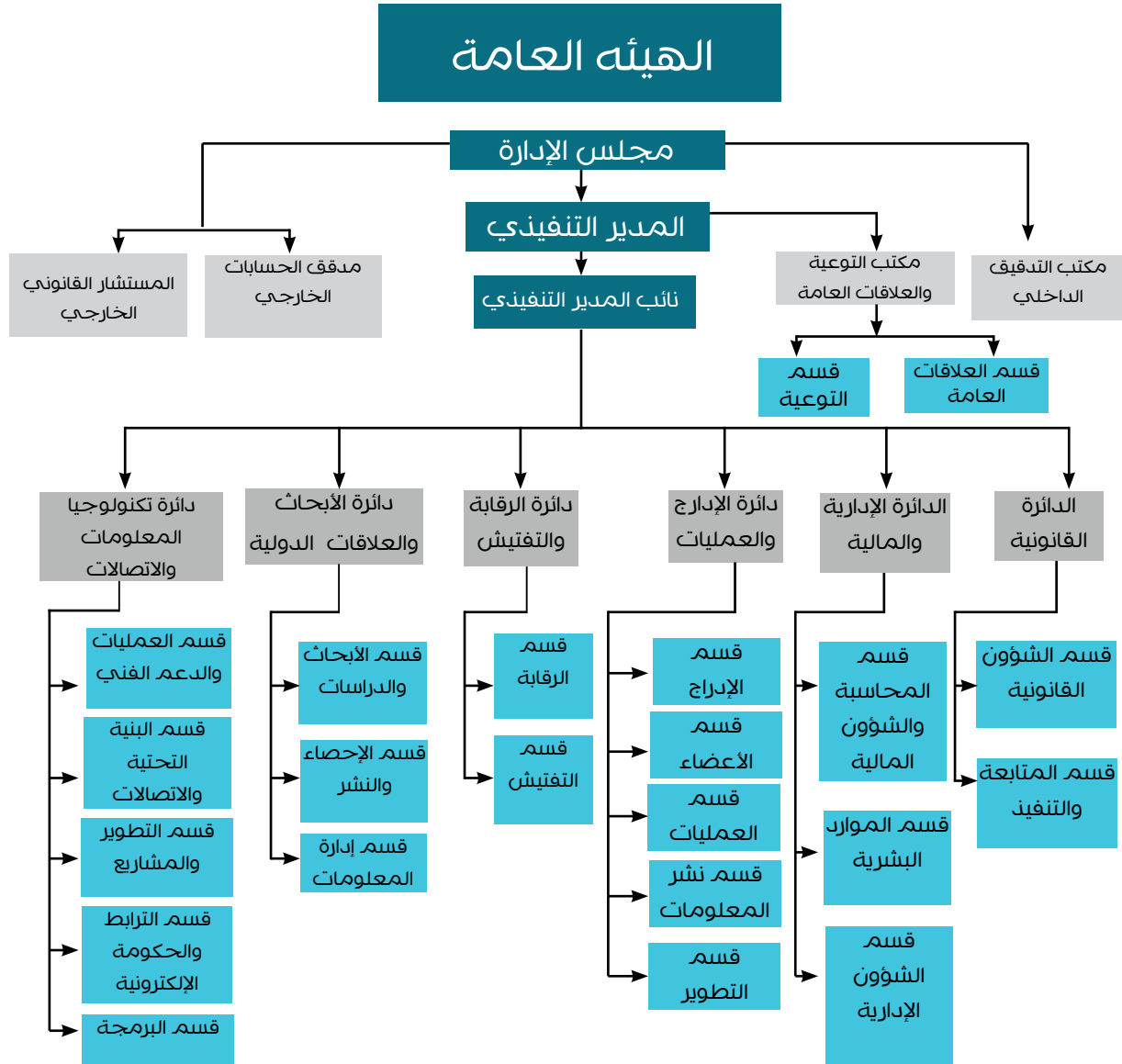
مجلس إدارة البورصة

- يتألف مجلس إدارة البورصة من سبعة أعضاء:
- ثلاثة أعضاء من القطاع الأهلي من ذوي الخبرة في المجالات القانونية والمالية والإقتصادية يعينهم مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية .
 - أربعة أعضاء منتخبين يمثلون شركات الوساطة.

عضوية البورصة

تتكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأب جهات أخرى يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية. وتتألف الهيئة العامة للبورصة من الأعضاء المُسَددين للرسوم ويكون لكل عضو فيها صوت واحد في اجتماعاتها.

الهيكل التنظيمي لبورصة عمان



البنية التشريعية

”حماية سوق الأوراق المالية الأردني“

قامت بورصة عمان بالعمل على إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات اللازمة لضمان تحقيق البورصة لأهدافها ومهامها على مستوى عالٍ من الكفاءة والعدالة والتي تم وضعها بناءً على المعايير الدولية في هذا المجال، وتقوم بورصة عمان بمراجعة وتعديل أنظمتها وتعليماتها باستمرار لمواكبة التطورات الدولية بما يضمن رفع كفاءتها وزيادة الشفافية وحماية المستثمرين فيها.

النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة 2004

يتضمن مجموعة من الأحكام التي تبين الطبيعة القانونية لبورصة عمان وكيفية تشكيل الهيئة العامة للبورصة ومجلس إدارتها ومديرها التنفيذي ومهام كل منهم، إضافة إلى التزامات الأعضاء وإجراءات التفتيش عليهم والتحقيق معهم وفرض العقوبات على المخالفين منهم وفقاً لأحكام التشريعات.

تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة 2016

حددت هذه التعليمات تقسيمات الأسواق في البورصة والشروط والالتزامات الواجب توفرها في الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراج أوراقها المالية في البورصة وحالات النقل بين الأسواق وحالات الإيقاف والغاء الإدراج.



تعليمات تداول الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة 2004

نظمت إجراءات وقواعد التداول في البورصة من خلال نظام التداول الإلكتروني، إضافة إلى الأمور التي يجب على أعضاء البورصة الالتزام بها عند التعامل لصالح عملائهم.

تعليمات التداول عبر الإنترنت في بورصة عمان لسنة 2009

حدّدت هذه التعليمات الإجراءات التي تمكن أعضاء البورصة من تقديم خدمة التداول عبر الإنترنت لعملائهم بما فيها موافقة البورصة وهيئة الأوراق المالية على ذلك.

التعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في بورصة عمان لسنة 2016

نظمت هذه التعليمات موضوع التداول بالأوراق المالية غير المدرجة في البورصة من خلال سوق الأوراق المالية غير المدرجة وحدّدت التعليمات الأوراق المالية المسموح بتداولها والالتزامات المترتبة عليها.

تعليمات الإفصاح الخاصة ببورصة عمان لسنة 2004

حدّدت البيانات والمعلومات الواجب على البورصة الإفصاح عنها، كما بينت المعلومات والبيانات والسجلات التي تُعتبر سرية ولا يجوز الإفصاح عليها إلا من قبل المدير التنفيذي وموظفي البورصة المختصين ومجلس الإدارة في بعض الأحيان لممارسة مهامه.



Online Trading

تعليمات حل المنازعات في بورصة عمان لسنة 2004

تشتمل هذه التعليمات على آلية واضحة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين أعضاء البورصة وعمالهم كذلك النزاعات التي قد تنشأ بين الأعضاء بخصوص نشاطات الوساطة المالية عن طريق التحكيم، وتمتاز بسرعة البت في النزاع حيث يُصدر حكم التحكيم خلال ٢٠ يوماً ويُمكن تمديده لمدة مماثلة.

تعليمات معايير السلوك المهني الخاصة ببورصة عمان لسنة 1999

حددت هذه التعليمات قواعد السلوك التي تحكم عمل كل من أعضاء البورصة بالإضافة إلى أعضاء مجلس إدارة البورصة والمدير التنفيذي وموظفيهم.

النظام الداخلي لررسوم وبدلات وعمولات بورصة عمان لسنة 2004

حدد هذا النظام الرسوم والبدلات والعمولات التي تتقاضاها بورصة عمان مقابل إبراز الأوراق المالية واسناد القرض وأذونات الخزينة، هذا ويحدد النظام العمولات التي تتقاضاها البورصة لقاء تداول الأوراق المالية فيها بالإضافة إلى رسوم الانتساب والاشتراك التي تستهفها البورصة من أعضائها.



الأوراق المالية كما وردت في قانون الأوراق المالية:

- أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.
- أسناد القرض الصادرة عن الشركات.
- الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.
- إيصالات إيداع الأوراق المالية.
- الأسهم والوحدات الإستثمارية في صناديق الإستثمار المشترك.
- أسناد خيار المساهمة.
- العقود آتية التسوية والعقود آجلة التسوية.
- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.
- صكوك التمويل الإسلامي.
- أي حق في الحصول على أي مما ذكر في البنود أعلاه

يتم التداول في بورصة عمان حالياً بالأوراق المالية التالية:

- وسيتم عند الطلب إدراج وتداول:
- صكوك التمويل الإسلامي
- إيصالات إيداع الأوراق المالية
- أسهم الشركات
- سندات الخزينة
- أسناد قرض الشركات
- سندات المؤسسات العامة
- حقوق الاكتتاب
- أدونات الخزينة

تقسيمات الأسواق في بورصة عمان

يتم التداول بأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان من خلال السوق الأول والسوق الثاني حيث تم تقسيم الشركات في هذه الأسواق حسب معايير السيولة والربحية.

شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الأول:

السوق الأولية: هي السوق التي

يتم خلالها بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوية: هي السوق التي

يجري فيها التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها والإكتتاب بها وذلك في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

- مُضَي عام كامل على الأقل على إدراج أسهمها في السوق الثاني.
- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن 100%) من رأس المال المدفوع.
- أرباح صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات، على أن لا يقل معدل صافي الأرباح قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن 5%) من رأس مال الشركة المدفوع.
- أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة عن 10%) إذا كان رأس المال أقل من 50 مليون دينار، ويستثنى من ذلك الشركات التي يساوي أو يزيد رأسمالها المدفوع عن 50 مليون دينار، وإذا أكثر من 50 مليون فلا يوجد حد للأسهم الحرة
- عدد مساهمي الشركة (100) مساهم فأكثر.
- أن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن 5 مليون دينار.

شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الثاني :

- إصدار الشركة لبيانات مالية مدققة لسنة مالية واحدة على الأقل تظهر نشاطاً تشغيلياً.
- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (50%) من رأسمالها المدفوع.
- أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة بتاريخ إنتهاء سنتها المالية عن (5%) من رأسمالها المدفوع للشركات التي يقل رأسمالها عن (10) مليون دينار ويستثنى من ذلك الشركات التي يساوي أو يزيد رأسمالها عن (10) مليون دينار.
- عدم وجود شكوك حول قدرة الشركة على الإستمرار في ممارسة نشاطها ضمن تقرير المدقق الخارجي لحسابات الشركة والمتعلق بأحدث بيانات مالية.



لمجلس الإدارة ادراج اسهم الشركات المساهمة العامة الناتجة عن عمليات التخاصية والشركات المساهمة العامة الناتجة عن تحول شركات نات مسؤولية محدودة أو توصية بالاسم او مساهمة خاصة والشركات المساهمة العامة غير الاردنية في السوق الاول. وذلك بالرغم من عدم تحقيقها لشروط ومتطلبات الادراج في هذا السوق

التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في البورصة

تُصنّف الشركات المدرجة في البورصة قطاعياً على نحو يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

يتميز هذا التصنيف بأنه يعمل على إظهار طبيعة وغايات عمل الشركة بصورة أوضح وأدق للمستثمرين مما يُسهل سرعة وصول المعلومات للمستثمر لغايات التحليل المالي للشركة. كما يؤدي إلى إبراز الأهمية النسبية لكل قطاع وبالتالي يُعطي مقياس لاداء الشركة بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس القطاع. وبناء على هذا التصنيف فقد تم تقسيم الشركات المدرجة في بورصة عمان إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي و قطاع الخدمات و قطاع الصناعة ويحتوي كل قطاع رئيسي على عدد من القطاعات الفرعية التي يبلغ عددها ثلاثة وعشرين قطاعاً.

سوق الأوراق المالية غير المدرجة

أنشئ اعتباراً من ٢٠١٦/٨/٤ بموجب التعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة لسنة ٢٠١٦ وهو سوق غير نظامي مخصص لبيع وشراء الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة، ويتم من خلال هذا السوق التداول بأسهم الشركات التالية:

- الشركات التي تم إلغائها إدراجها من البورصة ولا زالت مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركة مساهمة عامة أو خاصة.
- الشركات المساهمة العامة أو الخاصة حديثة التأسيس
- الشركات المساهمة العامة أو الخاصة التي لم تدرج في البورصة من قبل.
- الشركات الموقوفة عن التداول في أسواق البورصة النظامية والتي تقرر نقلها مؤقتاً للتداول في هذا السوق.

نشر المعلومات

تولي البورصة موضوع نشر المعلومات أهمية كبيرة نظراً لأن توفير هذه المعلومات بالوقت المناسب يساعد على تحقيق رسالة البورصة المنشودة و المتمثلة بتوفير سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وفي هذا المجال قامت بورصة عمان بما يلي:

- بث معلومات التداول بشكل حي ومباشر لأسعار الأسهم والرقم القياسي أثناء جلسات التداول من خلال شريط متحرك Ticker Tape على موقعها على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نشرات التداول اليومية والأسبوعية والشهرية، إلى جانب معلومات شاملة عن بورصة عمان من حيث تأسيسها وإدارتها والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها ومواضيع أخرى تهم المستثمر والباحث.
- توقيع إتفاقيات توزيع معلومات مع الشركات المختصة بتزويد البيانات العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف نشر معلومات التداول بشتى الوسائل الممكنة (البرامج المختصة، برامج الهواتف الخلوية، الرسائل القصيرة).
- نشر شريط أسعار الأسهم المتداولة على المواقع الإلكترونية الراضية بذلك.
- بث أسعار أسهم الشركات المتداولة عبر التلفزيون الأردني والقنوات الفضائية المختصة بالأمور الاقتصادية.
- إنشاء قاعة للمستثمرين وتزويدها بأحدث الوسائل والتقنيات اللازمة لخدمة المستثمرين وتمكينهم من متابعة مجريات التداول بشكل حي ومباشر.
- إصدار نشرات دورية إخبارية إحصائية حول نشاط البورصة وأداء الشركات والأنشطة المتعلقة بالبورصة والقرارات الصادرة عنها.
- إصدار دليل الشركات المساهمة العامة الذي يحوي معلومات عامة عن الشركات بالإضافة للقوائم المالية لها.
- نشر التعاميم الصادرة عن البورصة والإفصاحات الخاصة بالشركات المساهمة العامة على موقع البورصة الإلكتروني www.exchange.jo.
- إطلاق برنامج مراقبة السوق Market Watch Live من خلال موقع البورصة الإلكتروني على شبكة الإنترنت والذي يمكن المستثمر من متابعة استثماراته بشكل حي ومباشر.
- إطلاق تطبيق خاص لبرنامج مراقبة التداول ASELIVE من خلال الهواتف المحمولة التي تستخدم نظام Android لتمكين المستثمرين والمهتمين بالأوراق المالية المتداولة من متابعة استثماراتهم بشكل حي ومباشر على الهواتف المحمولة، وسيتم خلال الفترة القادمة توفير هذا البرنامج من خلال الهواتف المحمولة التي تستخدم نظام IOS .

نظام التداول في بورصة عمان

قامت بورصة عمان بعد عام واحد من تأسيسها بتحديث وتطوير بيئة التداول فيها واستبدلت بنجاح نظام التداول اليدوي الذي كان معمولاً به منذ عام ١٩٧٨ بحيث أصبح الوسطاء الماليون يقومون بتنفيذ أوامر البيع والشراء من خلال نظام إلكتروني على درجة عالية من التطور والكفاءة وضمن آلية تمتاز بالسهولة والمرونة والأمان ويعمل هذا النظام بموجب نظام المزادة المستمرة.

يقوم الوسطاء بإدخال أوامر البيع والشراء إلى نظام التداول حيث يتم التنفيذ عند التقاء أمر البيع وأمر الشراء وتكون الأولوية في التنفيذ لأفضل الأسعار ثم وقت الإدخال، وتختلف أوقات التداول في بورصة عمان باختلاف تقسيمات الأسواق.

ويمتاز النظام بأنه يوفر خيارات سهلة لإدخال وتعديل الأوامر وإلغائها أو تنفيذها كما يمكن الوسيط والمستثمر من مراقبة نشاط التداول بشكل مباشر، ويوفر النظام إمكانية

- تم تطبيق نظام التداول الإلكتروني NSC في 2000/3/26.
- نظام مزادة مستمر.
- تم تحديث نظام التداول أكثر من مرة آخرها كان بتاريخ 2009/3/22، حيث تم تطبيق النسخة NSC V900.

إدخال الأوامر بشكل غير معلن (الأوامر المخفية) حتى لا تؤثر الأوامر ذات الأحجام الكبيرة على أسعار الأوراق المالية المتداولة بشكل غير مبرر، كما يوفر شاشات تداول حديثة ومتطورة تُسهّل على الوسيط التعامل مع النظام وإدخال أوامره بسهولة ومتابعتها بشكل مستمر. كما يُتيح النظام أيضاً تطبيق قواعد جديدة تهدف إلى الحد من محاولات التأثير على أسعار الافتتاح مثل الافتتاح العشوائي، فضلاً عن توفير أوامر إيقاف الخسارة، كذلك يقوم النظام من التأكد من توفر الكميات الكافية لدى حساب العميل البائع لإتمام التسوية.



مزايا نظام التداول الإلكتروني

- مواكبة التطورات الدولية ومعالجة مشكلات التداول اليدوي.
- الشفافية لعمليات التداول.
- السهولة والعدالة في تنفيذ الصفقات.
- المحافظة على حقوق الوسطاء وحقوق المتعاملين بالأوراق المالية.
- توفير معلومات عن العمليات المنفذة وغير المنفذة عن الأوراق المالية المدرجة.
- زيادة سيولة وعمق السوق.
- تسهيل الرقابة على عمليات التداول ونشر المعلومات بشكل فوري.
- السرعة والدقة في تنفيذ الأوامر.

التفاصيل والتسوية

- تتم إجراءات التفاصيل والتسوية من قبل مركز إيداع الأوراق المالية على أساس التسليم مقابل الدفع بحيث لا يتم نقل ملكية الأوراق المالية المباعة إلا بعد سداد ثمنها، علماً بأن فترة التسوية يومية عمل من تاريخ التداول (T+2).
- يتم نقل ملكية الأوراق المالية المودعة من حساب العميل البائع إلى حساب العميل المشتري لدى الوسيط المشتري بموجب قيود إلكترونية وبناءً على الملف اليومي للتداول الوارد للمركز من البورصة، حيث تبقى الأوراق المالية عالقة في حساب المشتري لحين إتمام إجراءات تسويتها وبفج ثمنها.
- تتم إجراءات التسوية المالية بين الوسطاء من خلال المركز بموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني الذي تم إعداده كبنك تسوية، وبعد ذلك يعمل المركز على تحويل هذه الأموال إلى الوسطاء المستحقين لها وكذلك يعمل على تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية المعنية من حسابات المستثمرين البائعين لدى وسطائهم إلى حسابات المستثمرين المشتريين لدى وسطائهم أيضاً.



آلية التعامل في بورصة عمان

أنواع التفاوض:

- خطية.
- هاتفية.
- رسائل الكترونية.

- اختيار إحدى شركات الوساطة المالية المرخصة العاملة في بورصة عمان.
- إبرام إتفاقية فتح حساب مع شركة الوساطة تتضمن بيان الخدمات التي ستقدمها شركة الوساطة والعمولات التي ستقاضها الشركة.
- إعطاء شركة الوساطة تفويضاً خاصاً لكل عملية بيع أو عملية شراء قبل تنفيذها.
- قيام الوسيط بإعلام العميل بالأوامر المنفذة وغير المنفذة.
- يمكن أن توفر بعض شركات الوساطة المالية لعملائها خدمة التداول عبر الإنترنت بحيث تمكنهم من التداول بالأوراق المالية عن طريق إدخال أوامر الشراء والبيع إلى نظام التداول الإلكتروني بأنفسهم من خلال استخدام شبكة الإنترنت بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

تم تعديل تعليمات تداول الأوراق المالية في بورصة عمان بما يسهل على الوسطاء التداول لصالح عملائهم الأجانب الذي يتعاملون في البورصة من خلال حسابات الحفظ الأمين، حيث سمح التعديل الجديد للوسيط تنفيذ أوامر الشراء والبيع لصالح عملاء الحافظ الأمين وذلك بناءً على تفاويض صادرة عن مدير الاستثمار أو الوسيط الخارجي الذي يتعامل مع العميل شريطة وجود إتفاقية تعامل بالأوراق المالية بين الوسيط المحلي ومدير الاستثمار أو الوسيط الخارجي.



الحافظ الأمين

الشخص الاعتباري المرخص له من هيئة الأوراق المالية لمزاولة نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية العائدة لعملائه ومتابعة كل ما يتعلّق بها.

أعمال ومهام الحافظ الأمين

- حفظ الأوراق المالية الخاصة بالعملاء وتنظيم وحفظ سجلات دقيقة بها.
- تسليم الأوراق المالية إلى الوسيط المالي البائع واستلام الأوراق المالية من الوسيط المالي المشتري، وذلك نيابة عن العملاء.
- إرسال تقارير دورية للعملاء عن محافظ الأوراق المالية والحسابات النقدية الخاصة بهم.
- إعلام العملاء بكافة الإجراءات المتخذة من قبل مصدر الأوراق المالية والمتعلقة بالفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بهم.
- قبض الفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بالعملاء.
- التصويت نيابة عن العملاء في اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للمصدرين، وذلك حسب اتفاقية الحفظ الأمين الموقعة مع كل عميل.

يوجد في سوق رأس المال الأردني مجموعة من الشركات الدولية والمحلية المرخصة للقيام بأعمال الحفظ الأمين، حيث يمكن الحصول على قائمة بأسماء هذه الشركات من خلال هيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية.



التطورات التقنية

التحديث المستمر لنظام التداول الإلكتروني

قامت البورصة ومنذ بداية استخدامها لنظام التداول الإلكتروني NSC UNIX عام ٢٠٠٠ بإجراء مجموعة من التحديثات على نظام التداول الإلكتروني المستخدم لديها، حيث تم عام ٢٠٠٦ تحديث النظام لنسخة + NSC V2 واستمر العمل بها لغاية عام ٢٠٠٩، حيث تم تحديث النظام للنسخة المستخدمة حالياً وهي NSC V900 ومن الجدير بالذكر بأن بورصة عمان وبالإشتراك مع ثلاث بورصات عربية أخرى هي سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة تونس وبورصة بيروت تسير حالياً في مشروع تحديث نظام التداول الإلكتروني المستخدم لديها إلى نسخة جديدة من خلال شركة (Euronext) الشركة المطورة للنسخة المستخدمة حالياً من نظام التداول الإلكتروني. وتمتاز النسخة الجديدة من نظام التداول الإلكتروني بقدرتها على التعامل مع عدد من الأدوات المالية كالأسهم والسندات وصناديق المؤشرات المالية إضافة إلى المشتقات المالية والعقود الاجلة، كما يمتاز النظام الجديد بأنه مبني وفق أحدث أنواع التكنولوجيا المستخدمة في أنظمة التداول الإلكترونية العالمية مما يوفر سرعة عالية وسرعة في أداء النظام.

التداول عبر الإنترنت (Internet Trading)

في إطار سعبي البورصة لزيادة قاعدة المتعاملين بالأوراق المالية وزيادة عمق وسيولة السوق وتمكين المستثمرين من متابعة مجريات التداول بشكل فوري وبغض النظر عن الموقع الجغرافي واستغلال الفرص الإستثمارية من عمليات بيع وشراء بشكل فوري لحظة توفرها، قامت البورصة بتوفير خدمة التداول عبر الإنترنت لشركات الوساطة الراغبة بتوفير هذه الخدمة لعملائها، حيث تمكنهم هذه الخدمة من ادخال أوامر البيع والشراء إلى نظام التداول الإلكتروني بأنفسهم من خلال استخدام شبكة الإنترنت، وتم إطلاق هذه الخدمة في عام ٢٠١٠.



موقع البورصة الإلكترونية www.exchange.jo

تُوفّر بورصة عمان منذ تأسيسها موقعاً إلكترونياً متطوراً باللغتين العربية والإنجليزية يعكس الصورة المتطورة التي شهدتها البورصة والمستوى المتقدم الذي وصلت إليه. يمتاز الموقع بتصميمه وشكله الحديث والمعلومات الشاملة التي يحتويها، إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة التي استخدمت في تصميمه وبناءه. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استضافة هذا الموقع داخلياً لدى البورصة وباستخدام تكنولوجيا البيئة الافتراضية (Virtualization)، حيث تمكن هذه التكنولوجيا من تشغيل الموقع الإلكتروني للبورصة والخدمات الإلكترونية الأخرى بسهولة إما من الموقع الرئيسي للبورصة في الظروف العادية أو من الموقع الاحتياطي للبورصة في حالة حدوث خلل يؤدي إلى توقف الخدمة من الموقع الرئيسي، وبالتالي يتم الإستمرارية بتقديم الخدمة في كافة الأحوال والظروف. وسعياً من بورصة عمان لتحسين وتطوير خدماتها التي توفرها لجمهور المتعاملين في السوق والتي من ضمنها موقعها الإلكتروني، تقوم البورصة وبشكل دوري بإجراء مجموعة من التحديثات والتطويرات والإضافات على الموقع والتي يلاحظها الزائر لهذا الموقع وباستمرار.



www.exchange.jo

تم إنشاء الموقع الإلكتروني للبورصة عام ١٩٩٩ ويتم تحديثه بشكل مستمر.

برنامج متابعة السوق عبر الإنترنت

إن توفير معلومات التداول بشكل مباشر لجمهور المتعاملين بصورة عملية وبأسهل وأنسب السبل يمثل هدفاً مهماً لبورصة عمان، وعليه فقد قامت البورصة بتطوير برنامج لمراقبة السوق عبر الإنترنت بنسختين منفصلتين إحداهما باستخدام أجهزة الحاسوب عبر موقع www.aselive.jo والآخر عبر الأجهزة الخلوية، وتوفير هذه الخدمة بصورة مجانية لكافة المهتمين، حيث يمكن البرنامج بما يوفره من المزايا والخدمات المستثمرين والمهتمين بالأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان من متابعة استثماراتهم بشكل يومي ومباشر، ويساعدهم على اتخاذ قراراتهم الإستثمارية المناسبة.

موقع البورصة البديل

تسعى بورصة عمان لضمان إستمرارية العمل فيها ومواصلة تقديم كافة الخدمات في جميع الظروف والأحوال، وإنسجاماً مع المتطلبات العالمية والممارسات الدولية في هذا المجال، قامت البورصة بتجهيز موقعين بديلين لها لإستخدامهما في حالات الطوارئ، حيث تم تجهيز موقع بديل رئيسي لإدارة الكوارث (Hot DR site) وربطه بصورة مباشرة مع الموقع الرئيسي للبورصة لتحديثه أولاً بأول وتوفير كافة الخدمات الرئيسية التي توفرها البورصة من خلال هذا الموقع البديل لتكون البورصة قادرة على تقديم كافة خدماتها الرئيسية من خلال هذا الموقع في حال حدوث أي خلل يؤدي إلى توقف الخدمة من الموقع الرئيسي. أما فيما يخص الموقع البديل الآخر، فقد تم تجهيز موقع بديل احتياطي لإدارة الكوارث (Cold DR site) في مكان بعيد عن موقع البورصة الرئيسي والموقع الاحتياطي الرئيسي، وتحديث هذا الموقع بالمعلومات المطلوبة بعد انتهاء جلسة التداول حتى يكون هذا الموقع قادراً على تشغيل جلسة التداول في اليوم التالي في حالة حدوث خلل أو طارئ في موقع البورصة الرئيسي أو الموقع الاحتياطي الرئيسي.

تحديث الشبكة الأرضية الواسعة WAN

قامت مؤسسات سوق رأس المال بإنشاء شبكة أرضية واسعة تربط هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية مع بعضها البعض ومع الوسطاء ومصرفي الأوراق المالية وشركات مزودي المعلومات بالإضافة إلى الربط الإلكتروني مع المؤسسات المالية والأسواق الدولية. حيث تم توفير أجهزة خاصة متطورة بالشبكة يمكن من خلالها الربط بين مبنى سوق رأس المال والوسطاء بواسطة الألياف الضوئية (Fiber Optics Link) على سرعات عالية، وتساهم الشبكة الواسعة في تعزيز السهولة والأمان في الإتصالات ما بين مؤسسات سوق رأس المال والعالم الخارجي ويساعد في إنفتاح سوق رأس المال على الجهات المصدرة والوسطاء والمؤسسات الدولية.

نظام المعلومات الإدارية MIS

قامت بورصة عمان بتطوير وتشغيل نظام المعلومات الإدارية MIS والذي يستخدم قواعد البيانات Oracle ويتميز بالسرعة في إستخراج التقارير والنشرات ويمكن الأعضاء من الإطلاع على تقاريرهم التي تبين حركة التداول التي تمت على كل شركة وبيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المدرجة بأقل وقت ممكن، بالإضافة لمعلومات التداول التاريخية. ويتم بموجب هذا النظام ربط دوائر وموظفي البورصة بقاعدة بيانات موحدة تسهل إنجاز أعمال الدوائر بسرعة وكفاءة عاليتين.

بالإضافة إلى ذلك تم ربط النظام مع موقع البورصة الإلكتروني ونظام الأرشفة وبعض الأنظمة الأخرى ليتم تحميل هذه الأنظمة بالنشرات والمعلومات الصادرة عن نظام المعلومات الإدارية بصورة مباشرة.

تحديث نظام الأرشفة

قامت بورصة عمان بتطبيق نظام الأرشفة الخاص بها والمخصص لإدارة وتخزين الملفات وذلك بتطوير نظام خاص لهذه الغاية يدعى (EZ-Publish). حيث يُستخدم هذا النظام لإدارة وثائق البورصة والتي يحتاجها الموظفون والأعضاء. ويقوم النظام بإرسال كافة الوثائق الصادرة من البورصة إلى الأعضاء والموظفين وأرشفتها وحفظها في أجهزة خادمات سعة تخزينية كبيرة وبالتالي يوفر هذا النظام سهولة الوصول إلى الوثائق في أي وقت ويُقلل من السعة التخزينية التي يحتاجها الشخص لتخزين هذه الوثائق ودون الحاجة لعملية تخزين هذه الملفات من قبلهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يُوفر الوقت والتكاليف ويرفع من كفاءة العمل من خلال القدرة على الحصول على أي ملف ببسر وسهولة ، وقد تم ربط هذا النظام مباشرة على موقع البورصة الإلكتروني بحيث يتم رفع كافة الإفصاحات والتعاميم على موقع البورصة حال تحميلها على نظام الأرشفة ، وبالتالي فإن المعلومات تصبح متوفرة للجمهور بصورة مباشرة حال ورودها للبورصة وذلك عملاً بمبدأي الشفافية والإفصاح.

الأرقام القياسية

تُعد الأرقام القياسية من المؤشرات الهامة في الأسواق المالية التي تُساعد المستثمرين على تحديد الإتجاه العام لأسعار الأسهم وقياس التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى، وتقوم بورصة عمان باحتساب رقمين قياسييين أحدهما مرجح بالقيمة السوقية والآخر مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول، كما يتم احتساب أرقام قياسية للقطاعات الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى أرقام قياسية لكل سوق من أسواق البورصة. ويتم اختيار عينة الشركات للرقم القياسي بناءً على معايير القيمة السوقية وعدد أيام التداول.

- بدأ احتساب الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية عام ١٩٩٢.
- تم تحديد نهاية كانون الأول ١٩٩١ فترة اساس تساوي ١٠٠ نقطة.
- تشكل القيمة السوقية لشركات العينة (٩٠٪) من إجمالي القيمة السوقية للسوق.
- كان حجم العينة ٥٠ شركة فقط وأصبح حالياً ١٠٠ شركة.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية

يعتمد هذا الرقم أسلوب الترجيح بالقيمة السوقية لشركات العينة، حيث تُعطى كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل، كما يتم احتساب أرقام قياسية قطاعية مرحة. ولاحتساب الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية والأرقام القياسية والقطاعية تستخدم صيغة باش المعدلة.

الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة

ASE 100- Index

هو رقم قياسي مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول، حيث يتم إعطاء وزن للشركات في هذا المؤشر بناءً على القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول في هذه الشركات ولاحتساب هذا الرقم تُستخدم صيغة باش المعدلة أيضاً.

- بدأ احتساب الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة للقيمة السوقية عام ٢٠٠٦.
- تم اعتماد نهاية كانون الأول ١٩٩٩ كسنة أساس.
- تم إعطاؤه قيمة أساس ١٠٠٠ نقطة.
- لا يسمح للشركة بأن يزيد وزنها في هذا المؤشر عن ١٠٪ من إجمالي القيمة السوقية لشركات العينة.

تبلغ نسبة ملكية غير الأردنيين
في القيمة السوقية للشركات
المساهمة الأردنية المدرجة
حوالي (٥٠٪).

الإستثمار غير الأردني

شهد الأردن صدور وإقرار عدة تشريعات خاصة بتنظيم إستثمارات غير الأردنيين خلال الأعوام السابقة، وكانت هذه التشريعات تهدف إلى إزالة المعوقات وتقديم الإمتيازات التي من شأنها تشجيع وتنظيم عملية الإستثمارات غير الأردنية في مختلف القطاعات، وتدرجت هذه التشريعات في تخفيف القيود التي كانت مفروضة على الإستثمار الخارجي وفي رفع نسبة الملكية المسموح بها، وقد صدر قانون الإستثمار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ ونصت المادة (١٠) منه على إصدار الأنظمة اللازمة لتنظيم إستثمارات غير الأردنيين .





التعاون العربي والإقليمي والدولي



- تشارك بورصة عمان في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية.
- وقعت بورصة عمان مذكرات تفاهم وتعاون مشترك مع عدد من البورصات العربية والعالمية.

بورصة عمان عضو فاعل في المنظمات والإتحادات التالية:-

- اتحاد البورصات العربية AFE .
- اتحاد البورصات الأوروبية- الآسيوية FEAS .
- الإتحاد الدولي للبورصات WFE .
- إتحاد صناعة البرامج والمعلومات SIA .
- منظمة التعاون الإسلامي OIC .

وقعت بورصة عمان اتفاقيات مع كل من الأسواق التالية:

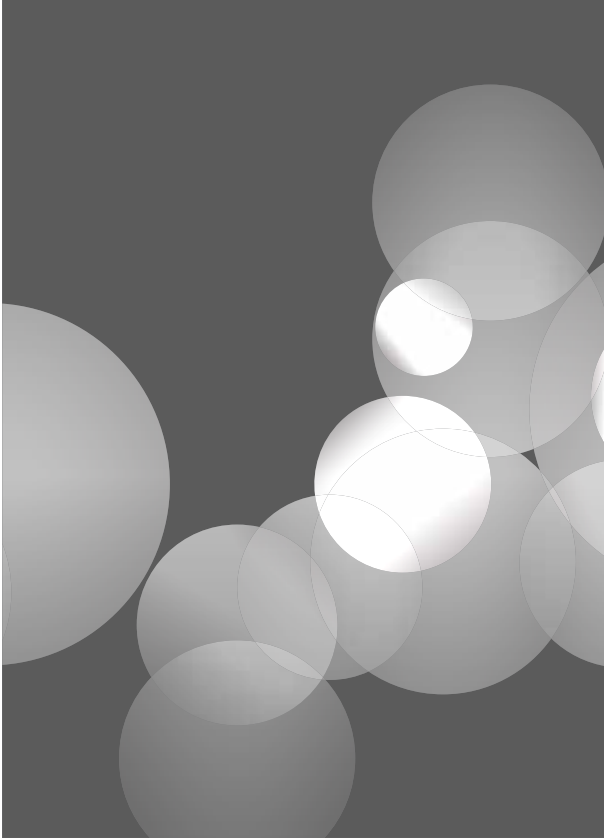
- اتفاقية إدراج مشترك مع بورصة الكويت.
 - اتفاقية تعاون مشترك مع بورصة سالونيك.
 - اتفاقية إدراج مشترك مع بورصة دبي.
 - اتفاقية إدراج مزدوج مع بورصة ابو ظبي.
 - توقيع مذكرة تفاهم مع البورصة المصرية.
 - توقيع مذكرة تفاهم مشترك مع بورصة قبرص.
- ويجري العمل حالياً على توقيع مذكرات تفاهم مع أسواق مالية أخرى.



حماية المستثمر

تتحقق أهداف حماية المستثمر بتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية وذلك من خلال:

- إصدار الأنظمة والتشريعات الضرورية التي تُساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للإستثمار في الأوراق المالية.
- إصدار تعليمات معايير السلوك المهني الخاصة بأعضاء البورصة.
- توفير الشفافية والإفصاح اللازمين في سوق الأوراق المالية، وتزويد المستثمرين بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجونها.
- تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته سواء كان ذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير العالمية المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، أو بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية IFRS ومعايير التدقيق الدولية على الجهات المصدرة للأوراق المالية.
- القيام بحملات لتوعية المستثمرين والجمهور بكل ما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام، ومعرفة حقوقهم بشكل خاص.
- تلقي الشكاوى من المستثمرين والجمهور والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.



الرؤية المستقبلية للبورصة

- تحويل الصفة القانونية للبورصة إلى شركة مساهمة عامة.
- الإستمرار بتطوير بنية البورصة التشريعية والتقنية بما يخدم كافة المتعاملين فيها.
- متابعة الجهود في مجال تعميق السوق وزيادة كفاءته وسيولته ونشر ثقافة الإستثمار .
- تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية مما يساهم في دعم الإقتصاد الوطني
- القيام بنشر المعلومات من خلال كافة الوسائل المتاحة.
- رفع مستوى الجاذبية وتنافسية السوق من خلال تقديم أوراق مالية جديدة وصناديق المؤشرات المتداولة، وتخفيض كلف الإستثمار واحتساب مؤشرات جديدة للبورصة.
- استمرار البورصة في تشجيع الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراج أوراقها في البورصة.
- تفعيل وزيادة دور البورصة في العمل العربي والإقليمي والدولي المشترك من خلال توثيق عُرى التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية نات العلاقة بأسواق رأس المال.
- السعي نحو تدريب موظفيها والإرتقاء بمستواهم وصقل مهاراتهم التي تغطي جوانب العمل في البورصة.
- التوعية والتسويق من خلال توعية وتنقيف الإعلاميين والمستثمرين وطلبة الجامعات والكليات.
- زيادة الدور الرقابي للبورصة ومنحها الصلاحيات لفرض العقوبات بحق المخالفين.
- تفعيل سوق السندات بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL.
- نظام تداول الكتروني جديد.
- نظام رقابة الكتروني جديد.

أوقات التداول

يتم التداول في بورصة عمان من الأحد الى الخميس

المرحلة	السوقين الأول والثاني وحقوق اكتتاب أسهم الشركات المدرجة فيها وسوقي السندات	السوق الثالث* وسوق الأوراق المالية غير المدرجة وحقوق اكتتاب أسهم الشركات المتداولة فيها
مرحلة الإستعلام	10:00 - 08:30	09:45 - 08:30
مرحلة ما قبل الإفتتاح	10:30± - 10:00	09:50± - 09:45
مرحلة الإفتتاح	10:30±	09:50±
مرحلة التداول المستمر	12:30 - 10:30±	10:15 - 09:50±
مرحلة الصفقات	12:45 - 12:30	12:45 - 12:30

*سيتم الغاء السوق الثالث اعتباراً من 2017/4/16.

عُمولات التداول*

مستثناة من التداول		السندات وصكوك التمويل الإسلامي	عمولات تداول	
اسناد القرض	اسهم		اسهم وحقوق الإكتتاب ووحدة الإستثمار	المؤسسة
-	-	-	0.0005	الهيئة
-	-	0.0001	0.0005	البورصة
0.00005 بحد أدنى 250 فلس	0.002 بحد أدنى 250 فلس	0.00005	0.0004	المركز

* تستوفى من القيمة السوقية للأوراق المالية وتضاف الحدود الدنيا والعليا لعمولات شركات الوساطة.

عُمولات شركات الوساطة

الحد الأعلى	الحد الأدنى	
0.006	0.004	الأسهم و حقوق الإكتتاب
0.0008	0.0003	السندات وصكوك التمويل الإسلامي
0.0008	0.0006	وحدات الإستثمار

يجوز للوسيط ان يتقاضى عمولة تقل عن الحد الأدنى المذكور للأسهم أعلاه على عملية التداول الواحدة (شراء او بيع ورقة مالية واحدة في يوم واحد للمستثمر الواحد) التي تزيد عن (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار، على ان لا تقل هذه العمولة بأي حال من الأحوال عن (٠,٠٠٢) دينارين عن كل ألف دينار.

هاتف 00962 6 5664109 - 00962 6 5664081
فاكس 00962 6 5664071



بورصة عمان
عرجان_بالقرب من وزارة الداخلية
ص.ب 212466 عمان 11121 الاردن
البريد الإلكتروني info@ase.com.jo



www.exchange.jo